الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة

المجلس الأعلى للتهذيب

حصيلة

تقارير وآراء ودراسات المجلس الأعلى للتهذيب خلال الفترة من 2025 - 2024

دجمبر 2025

كلمة الرئيس

إبراهيم فال ولد محمد الأمين
رئيس المجلس الأعلى للتهذيب

سيداتي، سادتي؛

يسرّني أن أقدّم بين يديكم بشكل موجز حصيلة ما أنجزه المجلس الأعلى للتهذيب خلال الفترة 2024-2025 من تقارير سنوية وفصلية وآراء فنية ودراسات وأدلة فنية؛ مواكَبةً لمسيرة الإصلاح التعليمي وتسريع وتيرة تنفيذه.

ويعرض هذا الإصدار الأول جردًا للتقارير والآراء والدراسات والأدلة الفنية التي أشرف عليها المجلس خلال الفترة المذكورة؛ من أجل إطلاع المهتمين بالمجال على أداء المجلس، والإسهام في إثراء النشر حول الإصلاح والمنظومة التربوية في بلادنا.

كما يأتي هذا الإصدار استجابة لإرادة المجلس من اجل تعزيز دوره الاستشاري والاستشرافي، وترسيخ مكانته الرائدة في مواكبة التحولات التي تشهدها منظومتنا التربوية، وحرصه على مواءمة وانسجام سياساتها وبرامجها القطاعية مع روح الإصلاح.

وأغتنم هذه السانحة لأتقدم بجزيل الشكر لأعضاء المجلس الأعلى للتهذيب، ولجانه ومكتبه التنفيذي على هذا العمل المتميز، راجيًا مواصلة هذا العطاء بما يعزز نجاح المدرسة الجمهورية ويرفع جودة المخرجات.

تمهيد

مكّن التشاور الوطني واسع النطاق حول التربية والتكوين من التوصل إلى توافق وطني حول تشخيص وضعية المنظومة التعليمية ورصد وتحليل أهم التحديات الكبرى التي تواجهها، فضلًا عن اقتراح التوجهات الملائمة للإصلاحات المنشودة للنهوض بالتعليم والتكوين والبحث العلمي وترسيخ قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية.

وقد تُوج هذا التشاور بصدور القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني رقم 023/2022 بتاريخ 17 أغسطس 2022، الذي نصّت المادة (85) منه على «إنشاء هيئة مستقلة استشارية تسمى المجلس الأعلى للتهذيب، تخضع لرئاسة الجمهورية.

وقد نص المرسوم رقم 073/2022 بتاريخ 23 مايو 2022 المنشئ للمجلس، على مهامه وهيئاته ومجالات تدخله، وعلى أن يفصّل ذلك نظامه الداخلي لاحقًا.

وحيث إن المجلس لم يأت على أنقاض هيئة ولم يرث تجربة سابقة في مجال عمله فقد حرص فور إنشائه على مواجهة تحدّيين جوهريين، يتعلق أولهما **بالتأسيس** وبناء القدرات وتحديد الرؤية وآليات العمل، في حين يتعلق الآخر **بمواكبة سير الإصلاح** ودفع وتيرة تنفيذه؛ من خلال إعداد التقارير السنوية والفصلية، إبداء الرأي، وتعزيز التشاور، والتنسيق، والمتابعة.

وفي هذا السياق أعدَّ المجلس خطته الاستراتيجية وآلياته التنظيمية كما عمل على تطوير قدراته الفنية من أجل رفع هذين التحديين، وقد مكّنه ذلك من تعزيز دوره كفاعلٍ رئيسيٍّ ضمن المنظومة التربوية من حيث إبداء الرأي والمشورة والتقييم، فضلًا عن رصده مستويات التقدّم والاختلال في أداء البرامج واحترام الخيارات الوطنية ومدى انسجام هذه مع روح الإصلاح وسعي الدولة الى تطوير المنظومة التربوية الوطنية بوجه عام.

وهكذا أسفرت جهود المجلس خلال الفترة 2024-2025 عن انجاز جملة من الوثائق التوجيهية والفنية والتنظيمية، نستعرضها من خلال المحاور الآتية:

1- إعداد التقارير.

2- إبداء الرأي.

3- إعداد الدراسات.

4- تعزيز القدرات المؤسسية.

5- الآفاق المستقبلية لعمل المجلس.

أولًا - التقارير السنوية والدورية

يندرج إعداد تقارير المجلس الأعلى للتهذيب ضِمن مقتضيات الحكامة والتقييم التي أكّد عليها القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، خصوصًا ما تعلّق منها بضرورة «تقييم تنفيذ السياسات العمومية» وقياس مدى تقدم الإصلاح ورصد الاختلالات والتحديات.

ويستند هذا الدور إلى ما نصّت عليه المادة (9) من المرسوم رقم 073-2022، المتضمّن صلاحيات وتنظيم وسير عمل المجلس الأعلى للتهذيب، من وجوب اعتماد آليات للتتبع والتقويم، بما يضمن «تحسين جودة التعليم واستدامة الإصلاح»، وذلك عبر إعداد تقرير سنوي يقدَّم لفخامة رئيس الجمهورية. ويعرض هذا التقرير وضعية المنظومة التربوية خلال السنة الدراسية والأكاديمية المنصرمة، ويحال إلى الحكومة ثم يُنشر للرأي العام. كما تنص المادة ذاتُها على رفع تقارير دورية إلى الوزير الأول حول نشاطات المجلس وتقدَّم نسخ منها إلى الوزراء المعنيين بالمجال النظامي لاختصاص المجلس.

1- التقارير السنوية المقدمة لرئيس الجمهورية:

تم في هذا الإطار إصدار تقريرين وافيّين خلال السنتين الدراسيتين والأكاديميتين 2022-2023 و2023-2024، وقُدّما إلى فخامة رئيس الجمهورية، وسيقدَّم لفخامته التقرير الثالث المتعلق بالسنة الدراسية والأكاديمية 2024-2025.

• التقرير السنوي الأول للسنة الدراسية والأكاديمية 2022-2023

يعدُّ هذا التقرير أول إصدار من نوعه للمجلس، وهو يمثل مرجعًا مهمًا وقاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن المنظومة التربوية الوطنية. وقد قدّم تشخيصًا دقيقًا لوضعية المنظومة التربوية خلال السنة المذكورة، وصاغ توصيات عامة تشترك فيها القطاعات، وأخرى تخص كلّ مكونة على حدة. ويستقي التقرير معطياته من بيانات ووثائق القطاعات المعنية بمجال عمل المجلس، إلى جانب المعطيات الميدانية المتعلقة بالزيارات ولقاءات الفاعلين والهيئات المهتمة بالمجال التربوي.

وقد شكّل هذا التقرير مرجعًا مؤسِّسًا لما بعده من التقارير؛ لما اشتمل عليه من معطيات ومعلومات وافية حول المنظومة التربوية برمّتها.

. التقرير السنوي الثاني للسنة الدراسية والأكاديمية 2023-2024

رئيس الجمهورية خلال تسلّمه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتهذيب للسنة الدراسية 2023-2024

يستعرض التقرير السنوي الثاني للمجلس وضعية المنظومة التربوية خلال السنة الدراسية والأكاديمية 2023-2024. وقد شهد هذا التقرير تطورًا من حيث منهجية الإعداد وآليات الرصد والتقييم، حيث سلّط الضوء على النجاحات في جميع مستويات التعليم؛ من التعليم الأصلي، والتعليم ما قبل المدرسي، إلى التعليم القاعدي والثانوي، والتكوين التقني والمهني، والتعليم العالي؛ وذلك من خلال تطوير البنى التحتية، وتدريب المعلمين، وتوسيع العرض التعليمي، وتدريس اللغات الوطنية، وضبط تسيير الموارد البشرية ونظام المعلومات، وإطلاق مسار إعداد استراتيجية للتعليم ما قبل المدرسي وأخرى للتعليم الأصلي.

كما أبرز التقرير تحديات بنيوية شملت بطء تطبيق النصوص التنظيمية، ونقص البنى التحتية والتجهيزات، وضعف التأهيل والتسيير الإداري، وارتفاع تكلفة التعليم الحر بالنسبة للأسر. ورصد التقرير كذلك نشاطات المجلس من حيث رفع تحديات التأسيس وتعزيز القدرات ومواكبة الإصلاح وبناء الشراكة، وقدّم توصيات تتعلق بالتسيير، وإنشاء مؤسسات مستقلة للتقييم والتعليم ما قبل المدرسي، وإعداد خريطة مدرسية جديدة، وتسيير الموارد البشرية والتعليم الخاص.

. التقرير السنوي الثالث للسنة الدراسية والأكاديمية 2024-2025

يرصد هذا التقرير السنوي الثالث النجاحات والتحديات وفق مقاربة منهجية أكثر تركيزًا، وسيتم تقديمه إلى فخامة رئيس الجمهورية، وينشر بعد ذلك.

2- التقارير الدورية والتنسيق الحكومي

نصّت الفقرة الخامسة من المادة (9) من المرسوم رقم 073-2022 المتضمّن صلاحيات وتنظيم وسير عمل المجلس الأعلى للتهذيب، على إعداد تقارير دورية حول نشاطات المجلس تُرفع إلى الوزير الأول وتحال نسخ منها إلى الوزراء المعنيين بالمجال النظامي لاختصاص المجلس.

وفي هذا الإطار دأب المجلس على:

- رفع تقارير دورية إلى معالي الوزير الأول، ترصد سير السنة الدراسية والأكاديمية ومواكبة تنفيذ الإصلاح.
- إرسال نسخ من التقارير الدورية إلى الوزراء المعنيين بالمجال النظامي لاختصاص المجلس.
- المشاركة في الاجتماعات واللجان الوزارية.
- اقتراح توصيات ذات طابع استعجالي، لبعض القطاعات الوزارية لاتخاذ ما يلزم، استجابة للزيارات الميدانية لفرق المجلس أو بناء على مراقبته لسير السنة الدراسية والأكاديمية الجارية.

ثانيًا- إبداء الرأي والاستشارات

نصّت المادة (7) من المرسوم رقم 073-2022 المتضمّن صلاحيات وتنظيم وسير عمل المجلس الأعلى للتهذيب، على أن صلاحياته المتعلقة بوظيفته الاستشارية في مجال التوجيه، تشمل:

- إبداء الرأي في كل ما تستشيره فيه الحكومة قبل كل قرار أو توجه هام يتعلق بقطاع التهذيب، بما في ذلك مشاريع السياسات والاستراتيجيات والقوانين والنظم والميزانيات المتعلقة بالنظام التربوي الوطني.
- تقديم توصيات بناء على الاستشارات المتعلقة بقضايا الإصلاح التربوي المحالة إليه من القطاعات المعنية.
- أن يقود بصفته جهازًا للمشورة في مجال التوجيه، دراسات ونقاشات استشرافية حول النظام التربوي الوطني.

وقد عرف هذا الجانب مستوًى جيدًا من التفاعل، خصوصًا من وزارة التربية، ولاحقًا من وزارة العمل الاجتماعي، وستتواصل هذه الديناميكية مع بقية القطاعات الوزارية.

ويرمي طلب رأي المجلس الأعلى للتهذيب لتحقيق الأهداف الآتية:

- الحرص على مواءمة السياسات المنفَّذة مع مقتضيات الإصلاح.
- ضمان انسجام التدخلات القطاعية مع ما ينص عليه القانون التوجيهي.
- الإسهام في تسريع وتيرة الإصلاح من خلال معالجة الإشكالات الفكرية والتقنية المرتبطة به.

وقد بادر المجلس، في بعض الحالات، إلى إبداء الرأي من تلقاء نفسه؛ انسجامًا مع دوره الاستشرافي، وتنبيهًا للقطاعات المعنية إلى أهمية المواضيع المطروحة. وفي كلتا الحالتين، سواء استُشير المجلس أو اتخذ المبادرة من تلقاء نفسه، فقد أصدر مجموعة الآراء الآتية:

1- رأي المجلس الأعلى للتهذيب حول مشروع المرسوم المتعلق بإقامة جسور بين التعليم الأصلي والتعليم المدرسي على مستوى التعليم القاعدي

على ضوء المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القانون رقم 2022-023 من القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني الذي يشمل التعليمَ غير النظامي، نصّت المادة (54) على أن «تبذل السلطة المختصة قصارى جهدها لتوفير الموارد والآليات المناسبة لضمان التعليم الأساسي غير النظامي لجميع الأطفال الذين تسرّبوا من المدرسة أو الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط».

ونظرًا لما يحظى به نظام التعليم الأصلي من مكانة كبيرة لدى الموريتانيين، لأنه نظام التدريس الوحيد القائم على الثقافة الإسلامية؛ قررت السلطات العمومية إنشاء جسور بين المحظرة المؤهلة من جهة وبين نظام التعليم والتكوين من جهة أخرى؛ من أجل ترسيخ هذا التعليم. وعلى هذا الأساس تم وضع مشروع مرسوم بشأن إقامة جسور بين التعليم الأصلي والتعليم المدرسي في مرحلة التعليم القاعدي.

وطبقًا للقانون، تم تقديم هذا النص إلى المجلس الأعلى للتهذيب لإبداء الرأي، وذلك استنادًا إلى المادة (7) من المرسوم رقم 2022-073. ويرمي هذا الرأي إلى إجراء تحليل شامل لمشروع المرسوم المحال إليه من قِبل وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، اعتمادًا على خصوصيات منظومة التعليم الأصلي من حيث نمط التدريس ومستوى التحصيل والمشاكل ونوعية وحجم الفئات المستفيدة والمستهدفة، والقيود التي تنشأ عن إقامة جسور بين المحاظر النموذجية من جهة ونظام التعليم الرسمي من جهة أخرى.

وقد اشتمل هذا الرأي على جزأين:

- يناقش أولهما أهمية التعليم الأصلي والمعوقات التي تحول دون إدماجه في نظام التعليم الموريتاني.
- ويناقش الجزء الآخر التدابير المعتمدة لتعزيز التعليم الأصلي وتطويره وترسيخه في نظام التهذيب الوطني.
- أبدى المجلس رأيه الفني بما يحفظ خصوصية التعليم الأصلي، ويضمن استجابته لمقتضيات الانسجام مع الإصلاح، والنهوض بهذا النمط من التعليم.

2- رأي حول مشروع المرسوم المتعلق بمراجعة الإطار التنظيمي للتعليم الخصوصي في مرحلتي التعليم القاعدي والثانوي

استنادًا إلى التوجهات العامة، التي نصّ عليها القانون رقم 2022-023 الصادر بتاريخ 17 أغسطس 2022، المتعلق بالقانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، اعتمدت موريتانيا رسالة سياسية للتعليم والتكوين تُحدِّد التوجهات الكبرى للعشرية القادمة. ولهذا الغرض، تم إعداد مشروع مرسوم لمراجعة الإطار التنظيمي للتعليم الخصوصي على مستوى التعليم القاعدي والثانوي.

واستنادًا إلى المادة (7) من المرسوم المنشئ للمجلس، قُدم هذا النص إلى المجلس الأعلى للتهذيب لإبداء الرأي فيه، حيث عمد إلى مراجعة مشروع المرسوم من حيث الشكل والمضمون، مستعرضًا مسيرة التعليم الخصوصي وإسهاماته في تحسين الولوج إلى خدمة التعليم، والنجاحات المتعددة التي حققها من حيث الانتشار والمخرجات، والتحديات الناجمة عن ذلك وما يستدعيه التكيف مع توجهات الإصلاح. وأحال المجلس رأيه بهذا الخصوص إلى وزارة التربية لاتخاذ ما يلزم.

3- رأي المجلس حول الإطار الوطني المرجعي للبرامج التعليمية

في ضوء مبادئ القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، اعتمدت موريتانيا سياسة للتعليم والتدريب تحدد المبادئ التوجيهية الرئيسية للسنوات العشر (2022-2032)، وقد تميز هذا الإصلاح من بين أمور أخرى بإطلاق مشروع المدرسة الجمهورية خلال العام الدراسي 2022-2023.

وطبقًا لمقتضيات القانون، يلزم إعداد إطار مرجعي للبرامج التعليمية يحدد المقاربات المنهجية التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بإعداد ومراجعة المناهج وفقًا لرؤية شمولية وتكاملية تراعى الضوابط والمعايير المتعارف عليها في هذا الخصوص انسجامًا مع الأهداف التي ينشدها الإصلاح.

وفي هذا السياق وجهت وزارة التربية وثيقة الإطار المرجعي إلى المجلس الأعلى للتهذيب لإبداء الرأي فيها استنادًا إلى المادة (7) من المرسوم المنشئ للمجلس.

وقد عكف المجلس على دراسة وتحليل وثيقة الإطار المرجعي الوطني للبرامج التعليمية وفق مقاربته الشمولية واعتمادًا على مقتضيات القانون وروح الإصلاح، وصاغ حولها مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين محتواها وضمان استيفائها الشروطَ اللازمة والمعايير المتعارف عليها في مجال التربية لكي تكون منسجمة مع أهداف النظام التربوي الوطني الذي نطمح إليه. وبعد بلورة الرأي ومناقشته من قبل هيئات المجلس أُحيلَ إلى وزارة التربية لاتخاذ ما يلزم.

4- رأي حول مشروع مرسوم يحدد إجبارية التعليم القاعدي

ينص القانون رقم 023-2022 المتضمن القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني في مادته الثالثة على أن «التعليم أولوية وطنية قصوى ويصبح إجباريًا ما بين سن السادسة والخامسة عشرة».

وفي إطار تطبيق إجبارية التعليم، أعدت الحكومة مشروع مرسوم يحدد الإجراءات المتعلقة بالتعليم القاعدي الإجباري.

وطبقًا للقانون، قُدّم هذا النص إلى المجلس الأعلى للتهذيب لإبداء رأيه فيه.

وقد اشتمل الرأي النهائي للمجلس على تحليل عامّ للقضايا الراهنة المرتبطة بتطبيق التعليم الإجباري، من أجل تحديد سُبل تحقيق هذا الهدف النبيل الذي ينبع من مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية التي يفرضها ديننا الإسلامي الحنيف ومن الالتزامات الدولية لبلادنا ومن النص الدستوري.

كما تضمّن هذا الرأي عرضًا لآثار وتحديات التعليم الإجباري، وحدّد الشروط المناسبة للتنفيذ الفعلي للتعليم الإجباري، مركزًا على التدابير التي اتخذتها السلطات العامة لتعزيز التنفيذ الفعلي للتعليم الإجباري، ومستعرضًا التدابير التي ينبغي النظر فيها من أجل التنفيذ الفعلي للتعليم الإجباري. وبعد صياغة الرأي أُحيلَ إلى وزارة التربية لاتخاذ ما يلزم.

5- رأي المجلس الأعلى للتهذيب حول النظام الخاص بأسلاك المدرِّسين

انخرطت موريتانيا في إصلاح هيكلي لنظامها التربوي، بهدف تعميم التعليم الابتدائي وتحسين جودة التعليم ما بعد الابتدائي. ووفقًا للقانون التوجيهي يرتكز هذا التحول على ركيزة أساسية هي «تثمين مهنة المدرس» من خلال توفير ظروف معيشية كريمة وتصنيفٍ محفِّزٍ ضمن تراتبية الوظيفة العمومية.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع مرسوم يتضمن النظام الخاص لأسلاك التعليم الأساسي والثانوي. وطبقًا للقانون، عُرض هذا النص على المجلس الأعلى للتهذيب، لإبداء الرأي فيه.

ولإعداد هذا الرأي، انتهج المجلس مقاربة مكّنت من إجراء تحليل شامل لنص المشروع، مستعينًا في ذلك بالنصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية وبتنظيم الأسلاك من جهة وبروح النص فيما يتعلق بتحسين ظروف المدرس وخلق ظروف ملائمة لنجاح الإصلاح.

وقد تمحور رأي المجلس حول مرحلتين متكاملتين: بدْأً بعرضٍ مفصل لهيكلية ومحتوى مشروع المرسوم، وختْمًا بسلسلة من الملاحظات النقدية حول الإصلاحات المقترحة. وجرى تقييم المرحلة الأخيرة على ضوء مقتضيات تثمين المصادر البشرية، خصوصًا ما يتعلق بموقعها في تراتبية أسلاك الوظيفة العمومية.

وفي الختام، رأى المجلس الأعلى للتهذيب أن مشروع المرسوم هذا يشكل خطوة هامة للرفع من المستوى المهني لهيئة التدريس والتأطير، بما يتماشى مع متطلبات الحداثة والجودة في المدرسة الموريتانية، ثم أحال رأيه إلى وزارة التربية لاتخاذ ما يلزم.

6- رأي للمجلس حول مشروع مرسوم متعلق بتنظيم مسار الباكلوريا

على ضوء مبادئ القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، الذي يهدف إلى تزويد موريتانيا بنظام تعليمي فعال ومنصف، أُنيطت بالتعليم الثانوي العام مهمة تعزيز المكتسبات الأساسية وإعداد التلاميذ للتعليم العالي أو للاندماج في الحياة المهنية.

ونظرًا للدور المحوري لشهادة الباكلوريا، باشرت الحكومة إصلاحًا هيكليًا لهذا المسار، يعتمد على تخصص تدريجي يتمحور حول قطبين رئيسيين (قطب الآداب والإنسانيات، وقطب العلوم والتقنيات)، استجابةً لميولات التلاميذ ومتطلبات التنمية في البلاد. وانطلاقًا من ذلك أُعدَّ مشروع المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم امتحان الباكلوريا وتحديد مسارات التكوين. وطبقًا للتشريعات المعمول بها، عُرض هذا النص على المجلس الأعلى للتهذيب لإبداء الرأي.

وقد صاغ المجلس حول الموضوع رأيًا فنيًا ومجموعة من التوصيات الرامية إلى ضمان الانسجام بين التكوين في التعليم الثانوي ومسارات التعليم العالي، مع الحرص على ملاءمة الشهادة مع مقتضيات الإصلاح الوطني، وذلك بعد أن أجرى تحليلًا للتحديات المرتبطة بهذه الهيكلة الجديدة، لا سيما توزيع الشعب والخيارات وتوازن الحصص الزمنية لكل مادة. وبعد صياغة الرأي تمت إحالته إلى الوزارة لاتخاذ ما يلزم.

ثالثًا- الموسم التفكيري السنوي للمجلس

أطلق المجلس الأعلى للتهذيب موسمه التفكيري السنوي الأول 2024، ويرمي هذا الموسم إلى خلق فضاء للتفكير العلمي الجاد حول الإشكاليات الكبرى للإصلاح وسُبل معالجتها، كما يعمل على استقطاب الخبراء والشخصيات العلمية وذوي الخبرة، ويسهم في الوقت ذاتِه في رفع وتعزيز الكفاءة الفنية لأعضاء المجلس، وتوظيف مخرجات هذا الموسم لدفع وتيرة تنفيذ إصلاح منظومتنا التربوية.

ومكّن تنظيم موسمي 2024 و2025 من إشراك كوكبة من الشخصيات المرجعية في أنشطة تحليل ونقاش بعض الإشكاليات المتعلقة بالإصلاح، ونجم عن ذلك تقديم مقترحات عملية لمعالجة تلك الإشكاليات انطلاقًا مما يمليه الواقع ويستجيب لروح الإصلاح.

وقد أصبح الموسم التفكيري الذي يتنزل ضمن المهام المسندة إلى المجلس الأعلى للتهذيب بموجب المادة (3) من المرسوم رقم 073-2022 آلية عمل سنوية ثابتة بالنسبة له، بهدف تطوير مقاربات تحليل السياسات التعليمية، والإسهام في انارة أصحاب القرار حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا السياق.

وأُنجزت في هذا الإطار مجموعةٌ من الدراسات المتخصصة تتعلق بالمجالات الآتية:

1- دراسة تحليلية للقانون رقم 023-2022 المتضمن القانون التوجيهي

بهدف إصلاح النظام التربوي الوطني، أطلقت السلطات العمومية عملية تشاور واسعة النطاق مع جميع الفاعلين المهتمين بقطاع التعليم كان أبرز ما ميزها تنظيم أيام التشاور الوطنية في نوفمبر 2022 حول إصلاح النظام التربوي، وقد تُوّجت هذه العملية الطويلة بإصدار القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.

ويحدد هذا القانون، من بين أمور أخرى، مهام المدرسة وينظِّم مختلف مراحل الدراسة والخريطة المدرسية، ويبين شروط تدريس اللغات الوطنية والعلوم والرياضيات والرقمنة، ويضع أداة لتقييم نظام التعليم الوطني، كما يسهر على احترام تعاليم ديننا الحنيف، ويسعى إلى خلق مدرسة إنصاف تضمن تكافؤ الفرص وتعزز تدريس العلوم والتكنولوجيا، وترسّخ حبَّ الوطن وتزرع الشعور بالانتماء إلى الأمة واحترام الرموز الوطنية.

وفي هذا السياق، أشرف المجلس الأعلى للتهذيب على إجراء دراسة تحليلية للقانون التوجيهي بغية تسهيل فهمه واستيعاب مضامينه من قِبل الفاعلين والمهتمين بهذا الشأن. وقد تضمنت هذه الدراسة إعداد مصفوفة لكل مكونة من المنظومة تشمل قائمة بالنصوص والإجراءات التي يتعين على جميع القطاعات اتخاذها كل من موقعه إسهامًا منه في تسريع تنفيذ الإصلاح. وتشكِّل كل مصفوفة خارطة طريق مكتملة تحدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والأفق الزمني للتنفيذ ومقترحًا بالإجراءات العملية للتنفيذ، على سبيل الاستئناس.

وقد ساعدت هذه الدراسة جميع المتدخلين على الشروع في إعداد النصوص التطبيقية وتعميق التفكير في التدابير اللازمة لدعم الإصلاح، كما سهّلت عملية المتابعة بالنسبة للمجلس.

2. دراسة حول إرساء آليات تقييم السياسات التربوية

تندرج هذه الدراسة في إطار الدعم الفني للمجلس الأعلى للتهذيب لتعزيز قدرات هيئاته، لا سيما في مكونتي التقييم والتنسيق داخل المنظومة التربوية.

وتتمثل الأهداف المحددة لهذه الدراسة في:

- **اقتراح الآليات المناسبة** للتقييم الشامل للسياسات والاستراتيجيات والممارسات التي وضعتها مختلف القطاعات المكلفة بالتهذيب والتكوين المهني والتعليم العالي، وذلك من خلال مقارنتها بالمقاربات الدولية في هذا المجال.
- **اقتراح توجيهات** لعمليات التقييم المزمع إجراؤها للمنظومة في المجالات التربوية، والمالية، وجودة الخدمات، والمردودية، وجمع المعلومات، وأدوات المتابعة والتقييم...

3. دراسة حول تحليل السياسات التربوية القطاعية لتعزيز انسجامها و مواءمتها مع القانون التوجيهي و روح الإصلاح

تقدم الدراسة تحليلاً لاحتياجات تحقيق الانسجام بين السياسات الفرعية والهياكل الحكومية التي تساهم في تنفيذ القانون التوجيهي، بالإضافة إلى صياغة توصيات عملية وتقديم مقترحات في هذا الصدد.

4 . الهندسة اللغوية للمنظومة التربوية

مثّلت مسألة لغات التدريس موضوعًا محوريًا للنقاش خلال منتديات التعليم، التي أسفرت عن صدور القانون التوجيهي الذي نصّت المادة (65) منه على أنه: «من أجل ضمان النفاذ الأكثر سهولة وفاعلية وإنصافًا إلى المعرفة، يتلقى كل طفل موريتاني التعليم بلغته الأم، مع مراعاة السياق المحلي ومقتضيات الحفاظ على اللُّحمة الاجتماعية».

وفي هذا الإطار، أعد المجلس الأعلى للتهذيب هذه الدراسة التي تهدف لوضع هندسة لغوية شاملة، استنادًا إلى القانون التوجيهي الذي حدَّد بدقة رهانات ومسار وآليات إعدادها؛ وذلك بُغية تزويد السلطات التربوية بمسارات عمل ونماذج لنصوص تنظيمية قابلة للتطبيق.

وتتمحور هذه الدراسة حول أربعة محاور رئيسية، شملت التذكير بالرهانات والغايات من تعليم اللغات كما حددها إصلاح 2022، وتحليل العناصر الأساسية لإدراج اللغات الوطنية (البولارية، السوننكية، والولفية) في المناهج المدرسية بشكل هادئ وسلس، وتحديد الخطوات المنهجية والنماذج النظرية الملائمة للواقع الموريتاني، ووضع إطار مرجعي للّغات وبرنامج وطني للقراءة (باللغات الوطنية وباللغة الفرنسية).

5. الخريطة المدرسية

يُكرّس القانونُ التوجيهيُّ لسنة 2022 الخريطةَ المدرسيةَ كرافعةٍ استراتيجيةٍ لترشيد المنظومة التربوية وحُسن قيادتها. فالمادة (57) تقضي بأن «على السلطة المختصة أن تكيّف الإطار القانوني والمعياري للخريطة المدرسية في اتجاه مراعاة التشتّت السكاني، والتوصل إلى أمثل السبل لتموقع الهياكل التربوية وللتسيير الرشيد للموارد البشرية والمالية».

وإدراكًا منه لاستمرار الاختلالات الترابية والتحديات المرتبطة بمواءمة العرض التربوي مع الطلب، أنجز المجلسُ الأعلى للتهذيب دراسةً شاملة بهدف تقييم حكامة المنظومة القائمة، ومدى نجاعتها وعدالتها، تمهيدًا لإعادة هيكلةٍ مستدامة للشبكة المدرسية في أفق سنة 2030، انسجامًا مع أهداف الخطة الثالثة من البرنامج الوطني لتنمية القطاع التربوي.

تسعى الدراسةُ إلى تحقيق أربعة أهدافٍ رئيسة: تحليل الإطار القانوني والمؤسسي قصدَ تحيين النصوص التنظيمية؛ وتقييم الفجوات بين طاقات الاستيعاب والحاجات المدرسية الفعلية؛ وقياس مدى النجاعة الداخلية، من خلال المؤشرات والنسب الأساسية ؛ وصياغة توجهاتٍ استراتيجية وإجرائية لتعزيز ملاءمة المنظومة وعدالتها وفعاليتها. واستنادًا إلى معطيات نظام المعلومات للإصلاح الإداري والتسيير التربوي (السراج)، وبيانات مديرية التعليم الأساسي، وأهداف الخطة الثالثة من البرنامج الوطني لتنمية القطاع التربوي، عرضت الدراسةُ تشخيصًا مجاليًا معمّقًا للاختلالات القائمة، مع تحليلِ أسبابها البنيوية والتنظيمية والجغرافية.

وتنتظم الدراسة في خمسة محاور كبرى: يخصّص الأولُ منها لمعاينةٍ تشخيصية للشبكة المدرسية في سنة 2025؛ ويعالج الثاني مؤشراتِ الولوج والفوارق المجالية؛ ويعرض الثالثُ خلاصةً تحليلية هيكلة للاختلالات ومحدّداتها؛ ويقترح الرابعُ توصياتٍ استراتيجية وإجرائية ضمن هندسةٍ إصلاحية منسجمة؛ فيما يتضمن الخامسُ خارطةَ طريقٍ مفصّلة، تشمل خطط العمل، وتحديد المسؤوليات المؤسسية، وآجال التنفيذ.

بإنجاز هذه الدراسة، يزوّد المجلسُ الأعلى للتهذيب السلطات التربوية برؤيةٍ استشرافية وأدواتٍ تشغيلية تجعل من الخريطة المدرسية أداةً فعلية للقيادة والتوجيه، في خدمة العدالة المجالية ورفع أداء المنظومة التعليمية. كما يؤكّد من خلالها رسالتَه بوصفه هيئةً استشارية مُنتِجةً للخبرة الاستراتيجية، تُسهم في ترشيد القرار العمومي ومواكبة الإصلاحات الهيكلية التي تنتهجها الدولة.

6. الرقمنة والتعليم في عصر الذكاء الاصطناعي

مثّل ظهور الذكاء الاصطناعي منعطفًا تاريخيًا، حيث غيّر جذريًا طرق التعلم ونقْل المعارف. وبالنسبة لموريتانيا، لم يعد دمج هذه التقنيات مجرد خيار، بل أصبح رافعة استراتيجية لا غنى عنها لتحديث نظامها التربوي وإعداد أجيال المستقبل لمواجهة تحديات اقتصاد معوْلَم ورقمنة متسارعة.

وإدراكًا لهذه الرهانات بادر المجلس الأعلى للتهذيب بمعالجة موضوع «الرقمنة والتعليم في عصر الذكاء الاصطناعي»، عبر إنجاز دراسة بهذا الخصوص ضِمن موسمه التفكيري السنوي، 2025، لتعزيز دوره كهيئة استشارية مستقلة تُنتج معارف رائدة تخدم الحكومة والفاعلين في القطاع.

وكان الهدف المحوري لهذا العمل هو تحديد رؤية شاملة ومنسجمة لإدخال الرقمنة في النظام التربوي الموريتاني. ومن خلال الاعتماد على تشخيص دقيق للواقع، اقترحت هذه الدراسة توصيات عملية وتشاركية لتحويل الممارسات البيداغوجية الحالية إلى ممارسات منسجمة مع التطور الرقمي.

وقد تمحورت الدراسة حول أربعة محاور استراتيجية، هي: أدوات الحكامة والتسيير من أجل قيادة مُثلى للنظام التربوي، وتطوير منصات تعليمية تعزز النفاذ إلى الموارد الرقمية، وتحديث المناهج من خلال الدمج التدريجي للذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية، وتكوين المكونين لضمان انتقال بيداغوجي ناجح ومستدام.

رابعًا- تعزيز القدرات المؤسسية

انسجامًا مع متطلبات الحكامة والنجاعة التي أكد عليها القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، عمل المجلس الأعلى للتهذيب على إعداد أدوات منهجية وتنظيمية لضمان جودة عمله الاستشاري، وتوحيد ممارساته، وتعزيز قدرات أعضائه.

وقد شمل ذلك:

1- اعداد دليل منهجي حول تقديم الرأي الاستشاري للمجلس الأعلى للتهذيب

يهدف هذا الدليل المنهجي إلى الإسهام في تعزيز مهارات أعضاء وأطر المجلس الأعلى للتهذيب، لتمكين المجلس من القيام بوظيفته الاستشارية بفعالية ومن الإسهام في تطوير قطاع التهذيب الوطني.

ويعرض هذا الدليل الإطار القانوني المتعلق بالحق في التهذيب والتعليم على جميع المستويات، كما يعرض الشروط الأساسية لنجاح الوظيفة الاستشارية، ويتناول المبادئ والقواعد المنهجية التي تحكم العملية التي من خلالها يُعِدُّ المجلس الأعلى للتهذيب مشاريع الآراء الاستشارية.

ويمثل هذا الدليل المنهجي الإطار المرجعي للمجلس الذي يحدد الخطوات العملية لدراسة ومعالجة مشاريع النصوص والوثائق التي تحال إلى المجلس من قِبل شركائه لإبداء الرأي. وقد اعتُمدت المنهجية التي حدّدها هذا الدليل في إعداد الآراء الفنية للمجلس.

2- دليل الإجراءات الإدارية والمالية للمجلس

في سياق حرص المجلس الأعلى للتهذيب على حوكمة التيسير الإداري والمالي لعمله وضمان انسجام الإجراءات المنفذة ضمن الاختصاصات المخولة له استنادا لمقتضيات القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، عمد المجلس لإصدار دليل خاص بالإجراءات الإدارية والمالية.

ويهدف هذا الدليل إلى ضبط الإجراءات الإدارية والمالية للمجلس، وتمكينه من أداء دوره بفعالية، وكذا الإسهام في تطوير قطاع التهذيب الوطني.

ويعرض هذا الدليل الإطار المرجعي لحوكمة الإجراءات الإدارية والمالية للمجلس على جميع المستويات، كما يحدد المبادئ والقواعد المنهجية التي تحكم هذه الجوانب، ويبسط الإجراءات والخطوات العملية اللازم اتخاذها في سياق تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بعمل المجلس.

3- استراتيجية الاتصال للمجلس الأعلى للتهذيب (2024-2026)

أنشئ المجلس الأعلى للتهذيب بهدف تعزيز قطاع التعليم الوطني. وبصفته مؤسسة مستقلة واستشارية تحت وصاية رئاسة الجمهورية، يكرّس المجلس جهوده لتعزيز جودة وشمولية النظام التربوي الموريتاني.

وتتّسم مهام المجلس بطابع شمولي وتكاملي؛ فهي تشمل تقييم القوانين، وصياغة التوصيات، واليقظة الاستراتيجية من خلال دوره كمرصد للمنظومة التربوية. ولتحويل هذه التحليلات إلى روافع حقيقية للتغيير، كان لزامًا على المجلس أن يتوفر على اتصال شفاف، قادر على تعزيز رؤيته وتعزيز مصداقيته لدى الشركاء والجمهور العام، والتعريف بأنشطته وتسهيل الولوج إليه من خلال نافذته الخارجية.

وتهدف هذه الاستراتيجية، التي تم إعدادها للفترة 2024-2026، إلى تأكيد سلطة المجلس الأعلى للتهذيب بصفته مؤسسة مرجعية في المجال التربوي، وتوضيح أدوار المجلس ومهامه لدى جميع الأطراف المعنية، وإشراك الشركاء الرئيسيين في حوار بنّاء حول التعليم الوطني، وتحسين التدفقات الداخلية لضمان سير عمل المؤسسة بشكل سلس ومنسجم هذا فضلا عن اعداد موقع الكتروني كمنصة خارجية للتواصل ونافذة للتعرف على انشطته المختلفة.

وتستند هذه الرؤية إلى القيم الجوهرية للمؤسسة، المتمثلة في روح الفريق، والعمل الجماعي، والحياد، والشفافية. كما تتمحور حول ستة مبادئ توجيهية هي: المصداقية، والوضوح، والتبادل الثنائي، والانتشار، والتنسيق، والتفاعل.

وستمكّن هذه الاستراتيجية الاتصالية من تعزيز حضور المجلس في بنية النظام التربوي الوطني ودعم الإصلاحات الضرورية بشكل أفضل، حيث يعد الاتصال الفعّال محركًا أساسيًا لبلوغ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والإسهام المستدام في تطوير قطاع التعليم في البلد.

خامسًا- الآفاق المستقبلية لعمل المجلس الأعلى للتهذيب

بعد استعراض مجمل الدراسات التي أنجزها المجلس الأعلى للتهذيب، والآراء والاستشارات التي أبداها في قضايا الإصلاح التربوي، وفي ضوء ما راكمه من تجربة عملية في إعداد التقارير السنوية والدورية، تبرز الحاجة إلى استشراف الآفاق المستقبلية لعمل المجلس، بما ينسجم مع مقتضيات القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، ويعكس التحولات التي تعرفها المنظومة التربوية الوطنية.

ويتجه المجلس الأعلى للتهذيب مستقبلًا نحو تعميق دوره الاستشاري والاستشرافي لقضايا التربية والتعليم، ليصبح مرجعية مؤسسية تسهم في مواكبة مسار الإصلاح التربوي وتوجيهه.

ويسعى المجلس لمواكبة مسار الإصلاح، عبر تطوير آليات الرصد والتقييم، وتعزيز الربط بين التقارير السنوية والتقارير الدورية، بما يتيح فهمًا أكثر شمولية وديناميكية لوضعية التعليم، ويساعد في تقييم مدى انسجام السياسات المنفذة مع المبادئ والأهداف التي يكرسها القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني.

وفي هذا الإطار يعمل المجلس حاليًا على إعداد جملة من الآراء والمقترحات، ستسهم في معالجة عدد من الإشكالات المطروحة، وتدعم جهود الحكومة في تحسين أداء المنظومة التربوية.

كما يسعى المجلس إلى تعزيز التكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بالتربية والتكوين، بما يكرّس انسجام التدخلات العمومية ويحدّ من تشتتها، ويعزز المقاربة الشمولية للإصلاح التربوي.

وسيواصل المجلس توسيع دائرة الشراكة على المستوى الدولي، وانفتاحه على الخبرات الوطنية والكفاءات العلمية، وتثبيت الموسم التفكيري كآلية دائمة لإنتاج الأفكار والتصورات، وربط مخرجاته بشكل أوثق بصياغة الرأي والاستشارة.

وبالمجمل، تندرج هذه الآفاق ضِمن سياق تكريس المجلس الأعلى للتهذيب كهيئة استشارية فاعلة، تسهم في إرساء حكامة تربوية تواكب بناء منظومة تعليمية أكثر جودة وإنصافًا ونجاعة، قادرة على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية.

خاتمة

تندرج هذه الوثيقة في إصدارها الأول ضمن الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس الأعلى للتهذيب لمواكبة الإصلاح الشامل للنظام التربوي الوطني، وترسيخ ثقافة التقييم والتحليل والاستشراف في صياغة السياسات العمومية في مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي.

وإذ يضع المجلس الأعلى للتهذيب هذا العمل بين أيدي صناع القرار والفاعلين التربويين والمهتمين بالشأن التعليمي، فإنه بذلك يأمل أن يشكّل أداة مرجعية داعمة للتفكير المشترك والعمل التشاركي، وأن يسهم في تحسين جودة التعليم وضمان إنصافه وشموليته واستدامته، خدمةً للتنمية الوطنية وبناءً لمدرسة موريتانية قادرة على الاستجابة لتحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل. وسيعمل المجلس على تحيين وتحسين وإثراء النسخة المقبلة وجعل تنزيلها متاحًا من موقعه الإلكتروني لتسهيل الاطلاع عليها.